نقد النظرية الماركسية في ضوء خصوصيات المجتمعات العربية الإسلامية

بركة بلاغماس: جامعة الجزائر03
رحيمة غضبان: جامعة البليدة 02

ملخص:

عملية التشخيص للواقع الاجتماعي من قبل علماء الاجتماع تحتاج إلى الاستناد لبعض المقاربات والنظريات التي تساعد على التفسير والتحليل والفهم لمختلف العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمعات، لكن الإشكال المطروح هو: هل أن كل النظريات المفسرة للظواهر هي صالحة لكل المجتمعات مهما اختلفت وتباعدت من حيث البناء الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي وحتى العقائدي؟ أم أن بعضها يبقى قاصرا وعاجزا عن التفسير. لذلك ارتأينا ومن خلال هذه الورقة معرفة إن كانت النظرية الماركسية –من بين النظريات الواسعة الانتشار– التي فسر من خلالها ماركس تاريخ المجتمعات من خلال تطور وسائل الإنتاج، بمعنى ارتباط وجود المجتمعات البشرية بالمادة و يؤكد ذلك من خلال عدة مقولات من بينها " لا إله والحياة مادة" وغيرها من المرتكزات، تتلاءم وخصوصيات المجتمعات العربية والإسلامية، وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤل: كيف يمكن الاعتماد على النظرية الماركسية في تفسير الواقع الاجتماعي للمجتمع العربي الإسلامي بالرغم من كونها تتعارض مع مبادئه وثقافته ودينه؟

الكلمات المفتاحية: مرتكزات الماركسية، نقد الماركسية.

Criticism of the Marxisttheory in the light of the specificity of Arabsocieties

Abstract:

The process of diagnosis of social reality by social scientists need to be based on some approaches and theories that help to explain, analysis and understanding of the various social relations prevailing in societies, but the problem presented is:are all the theories explaining the phenomena valid for all societies, however different and divergent in terms of social, economic, political and even ideological construction, or some of them remain minor and unable to explain what happens, especially if the circumstances and contexts vary, and the multiplicity of places and times? From this point of view, we wanted to know whether Marxist theory was one of the most widespread theories in which Marx interpreted the history of societies through the development of means of production, in this sense, the existence of human societies is linked to the

material, and this is confirmed by several statements, including "No God, Life is Material" and other principles that are far from our social reality. and the following is the question that revolves around our paper: How can rely on the theory of Marxism in the interpretation of the social reality of the Arab-Islamic society, despite being contrary to the principles and culture and religion?

Key words: foundations of Marxism, Criticism of the Marxist.

مقدمة:

تعدد الباحثين وخلفياتهم الاجتماعية والفكرية وآراءهم، ومعتقداتهم أدت إلى تباين في الرؤى والنتائج المتعلقة بالمجتمع ومختلف الظواهر السائدة فيه، فالظاهرة وتفسيرها مرتبط بالمجتمع الذي نشأت فيه، فكون العوامل التي أدت إلى ظهورها في مجتمع رأسمالي تختلف عن تلك التي ساهمت في نشأتها في مجتمع اشتراكي، والأمر الطبيعي في مجتمع لا يدين بالإسلام يعتبر من الكبائر في مجتمع إسلامي.

فالتطور الذي حصل في المجتمع الغربي في مجال العلم و التكنولوجيا والصناعة، تمخضت عنه مجريات أدت إلى تبني نظامين اقتصاديين اجتماعيين الرأسمالية والاشتراكية لتنظيم الحياة الاجتماعية والتحكم في مختلف العلاقات التي يدخل فيها الأفراد، إلا أن ذلك يختلف في الدول العربية والإسلامية التي شهدت تطورا وحضارة مع فجر الإسلام، بسبب تبنيها النظام الذي يبقى صالحا لكل زمان ومكان لأنه نظام متكامل لما يحويه من خصائص ومميزات تجعله يسمو لأن يكون الأصوب على الإطلاق لكونه نظام رباني، إلا أننا وبالنظر للمعطيات التاريخية وبفعل الحركات الاستعمارية والهيمنة الغربية تبنينا الأنظمة المستحدثة والمناقضة لمعتقداتنا، ومن بينها ما جاء به "كارل ماركس" حول التناقضات الموجودة في المجتمع الرأسمالي وكيف ستؤدي في النهاية إلى القضاء عليه ليتحول بذلك المجتمع إلى اشتراكي غير طبقي، وفيما يلي سنحاول إلقاء الضوء على أهم مرتكزات النظرية الماركسية، ونقدها على ضوء خصوصيات المجتمع العربي الإسلامي.

أولا–تعريف علم الاجتماع وتحديد موضوعه:

يؤكد " ريمون أرون" أحد المشتغلين بعلم الاجتماع في فرنسا أن علم الاجتماع يتميز بأنه دائم البحث عن نفسه، وأن أكثر النقاط اتفاقا بين المشتغلين به هي صعوبة تحديد علم الاجتماع، كما أورد "بيترومسوروكين" في مؤلفه "النظريات السوسيولوجية المعاصرة " عام 1928 أراء أكثر من ألف عالم وباحث في علم الاجتماع، الأمر الذي يجعل من الصعوبة تحديد من نجح في تعريف علم الاجتماع[1]. فتلك التباينات جاءت كنتيجة فرضتها طبيعة العلم والخلفية النظرية والاجتماعية والثقافية لمختلف المفكرين ورؤيته انطلاقا من واقعه المعاش.

يذهب " جيمس فاندر زاندن" في كتابه المنشور عام 1979 إلى أنه " من الملاحظ أن هناك طابعا مميزا لعلم الاجتماع بوصفه علما، مميز له عن

1–عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم اجتماع، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 14.

العلوم الاجتماعية الأخرى، لكن ذلك قد لا يرضي العلماء الاجتماعيين الآخرين، علماء الاقتصاد، وعلماء النفس، والسياسة، والأنثروبولوجيا، بل هو قد يدفعهم إلى الاحتجاج كذلك لأنه حين يذهب علماء الاجتماع إلى أن علمهم هو علم دراسة السلوك الإنساني، فإنهم سوف يذهبون أيضا إلى إن السلوك الإنساني، هو موضوع دراستهم كذلك[1].

ورغم التباينات الموجودة إلا أنه يوجد ثمة نقاط أساسية تمثل ولو هيكلا عاما يتحرك من خلاله علم الاجتماع، ويتحدد به موضوعه الأساسي وهو هيكل يشير إلى أن علم الاجتماع هو علم دراسة الإنسان والمجتمع، دراسة علمية، تعتمد على المنهج العلمي، وما يقتضيه هذا المنهج من أسس وقواعد وأساليب البحث. وهذا البعد الأساسي في التعريف يعد حصاد تطورات علم الاجتماع منذ أن ولد على يد العلامة العربي " ابن خلدون" الذي حدده بأنه علم العمران البشري، وما يحويه هذا العمران من مختلف جوانب الحياة الاجتماعية المادية والعقلية[2].

لا يهتم علم الاجتماع ببناء الجسد الإنساني أو بوظائف أعضائه أو بالعمليات العقلية في حد ذاتها، بل هو يهتم بما يحدث عندما يقابل إنسانا إنسان، أو عندما يشكل الناس جموعا أو جماعات، أو عندما يتعاونون ويقتتلون، أو عندما يتحكم بعضهم ببعض، أو يحاكي أحدهم الآخر، أو يطورون الثقافة أو يقوضونها. إن وحدة الدراسة السوسيولوجية ليست على الإطلاق فردا واحدا، ولكنها تتمثل على الأقل في فردين يكونان معا علاقة بشكل ما[3].

أما " ماكجي" وزملاؤه فيتبنون في مؤلفهم المنشور عام 1977 تعريفا لعلم الاجتماع يذهب إلى أنه العلم " الذي يدرس النظام الاجتماعي"، ويشير تصور النظام الاجتماعي إلى ذلك النمط المنظم الذي تجري وفقا له الشؤون الإنسانية بدءا من علاقات التعاون البسيطة كأن يعاونك شخص غريب عليك بأن يقدم لك مساعدة، حتى الجماعات المنظمة التي تتحدث لغة مشتركة وتشترك في نفس الموقف السياسي لأجيال وربما لعدة قرون (أي المجتمعات التاريخية بوصفها نظما)[4].

ثانيا–التعريف بالنظرية السوسيولوجية:

تعتبر النظرية جزءا أساسيا من الحقيقة الواقعية في حياتنا اليومية وهي الأساس الكامن وراء تفسير كل فرد لما يفعله ويشاهده يوميا من ظواهر اجتماعية وفيزيقية.

وتعرف النظرية بأنها مجموعة من العلاقات التي تفسر ظواهر التفاعل في إحدى مجالات الأنشطة التي يمارسها الإنسان الفرد والجماعات الاجتماعية والمجتمع بوجه عام فهي علاقات تبادلية متفاعلة بين الفرد و الجماعة و المجتمع في إطار ظواهر التفاعل الفيزيقي والاجتماعي داخل البيئة الاجتماعية وتعبر عن مجموعة المعايير والإيديولوجيات و القيم التي تتمثلها هذه البيئة لتفسر

1–محمد عودة، أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، ص 16.
2–عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص 15.
3–نيكولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، مصر 1977، ص 29.
4–محمد عودة، مرجع سابق، ص 17.

ما يحدث داخلها، ومن الطبيعي أن تختلف المعايير والإيديولوجيات والقيم باختلاف البيئات و اختلاف المجتمعات كما تختلف أيضا في البيئة الواحدة باختلاف الزمان[1].

فباعتبار أننا في كل روتين الحياة اليومية نفكر بطريقة نظرية، وأننا نمارس ونفعل كل مقولات النظرية في كل تفاعلاتنا، فإنه حري بنا أن نجعل كل خبراتنا الشخصية متماسة مع النظرية، حيث يصبح بمقدورنا أن نضع مجموعة من الآليات التي من شأنها أن تساعدنا في السيطرة على كل ما يحدث في إطار وجودنا الاجتماعي، وهذا هو عين ما ذكره " ايان كريب" إذ يقول[2]:

" فالنظرية إذن هي محاولة تفسير خبراتنا اليومية في الحياة، تلك الخبرات الشخصية اللصيقة بنا، وفقا لشيء ليس بذلك القرب منا سواء أكان ذلك الشيء أفعال أناس آخرين، أو خبراتنا السابقة أو عواطفنا المكبوتة، وما شاكل ذلك. وفي بعض الأحيان وتلك أكثر صعوبة يتم التفسير على أساس شيء ما ليس لنا به خبرة مباشرة البتة وعند هذا المستوى تكون النظرية قد قدمت لنا شيئا جديدا حقا عن الحياة".

فإذا كانت النظرية محاولة لتفسير الواقع المعاش أي أنها وليدة المجتمع بخصائصه وظروفه ومختلف العلاقات الاجتماعية السائدة فيه، وليست استيرادا لتجارب مجتمعات أخرى ومحاولة تكييفها وإسقاطها على واقع اجتماعي آخر، فالتجارب التي يمر بها المجتمع تختلف من مجتمع إلى آخر وفي نفس المجتمع بين مختلف الأزمنة. وقد توج التراث النظري الغربي بالعديد من النظريات التي حاولت إيجاد علاقة بين مختلف الظواهر الاجتماعية محاولة بذلك تفسيرها، والتنبؤ بمسارها بغية التحكم فيها في المستقبل، ومن بين تلك النظريات التي شهدت تطور علم الاجتماع الغربي النظرية الماركسية التي أخذت اسمها من مؤسسها "كارل ماركس" الفيلسوف وعالم الاقتصاد والاجتماع الألماني "1818_ 1883"، النظري التي حاولت تفسير واقع المجتمعات الغربية آن ذاك، وذلك بناء على منطلقات فكرية نذكرها فيما يلي:

ثالثا-منطلقات الماركسية:

بنى ماركس تصوره للواقع الاجتماعي الغربي انطلاقا من أفكار ومقولات شكلت الأساس لنظريته أهمها:

1_ موضوع الماركسية:

يمثل تاريخ البشرية في نظر ماركس تطورا تاريخيا للأنظمة الاجتماعية الاقتصادية، والتي قسمت المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين الأولى مالكة لوسائل الإنتاج ومستغلة والثانية عاملة ومستغلة ومضطهدة، فيرى ماركس أنه من أجل بقاء الإنسان لابد من إنتاجه للأكل والأشياء المادية، وفي سعيه لذلك وفي كل مرحلة رئيسية من تطور قوى الإنتاج تقابل بشكل خاص من العلاقات الاجتماعية.

يتكون المجتمع من مجموعة الظواهر الاجتماعية المختلفة مثل الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الأسرة والدين...، تلك التي لها صفات وقوانين وتطورات داخلية خاصة مرتبطة ببعضها

1-طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات، النظرية المعاصرة في علم اجتماع، دار غريب، القاهرة، ص 18.

2-شحاتة صيام، النظرية الاجتماعية، صور الازيكية، مصر، 2009، ص 14.

أشد الارتباط، ما جعل المادية التاريخية تسعى إلى معرفة القوانين العامة التي تحكم هذه الظواهر في ضوء تطورها التاريخي من جانب، والكشف عن العلاقات الجوهرية بين هذه الظواهر في ضوء البناء الاجتماعي القائم من جانب آخر.

إن المادية التاريخية في ضوء اهتمامها بالقوانين العامة للتاريخ فإنها تركز على العلاقات الوثيقة بين مكونات أي بناء اجتماعي وخلال فترة محددة، ولهذا فلكي تؤدي المادية التاريخية غرضها لابد أن تقف على العوامل التالية:

_ معرفة تاريخ المجتمعات الإنسانية.

_ الوقوف على الظواهر الاجتماعية التي تشكل الجوانب المختلفة للحياة اليومية الاجتماعية.

_ الكشف عن الجوانب المتباينة للعملية التاريخية والقوانين العامة لتطور الإنسانية[1].

يتكون المجتمع من طبقات في رأي ماركس، وتوجد طبقتان اجتماعيتان رئيسيتان في جميع المجتمعات باستثناء أكثر أشكالها بساطة. كما أن علاقة الناس بوسائل الإنتاج تحدد الطبقة التي ينتسبون إليها[2]. فالطبقة المهيمنة تملك وسائل الإنتاج وتعمل على استغلال واضطهاد الطبقة العاملة والمالكة لقوة عملها فقط، التي تعمل على بيعها من أجل البقاء على قيد الحياة.

2_ المادية التاريخية:

يرجع كارل ماركس تطور المجتمعات البشرية إلى المادية التاريخية فهو يرى ومن خلال هذا المفهوم الأساسي ضمن مفاهيم النظرية الماركسية أن مختلف العلاقات الاجتماعية إنما تتحدد وفقا للمادة ولما يمتلكه الناس من وسائل الإنتاج وحسبه فإن الطريقة التي يقوم بها المجتمع في تنظيم إنتاجه هي المفتاح لفهم البنية الاجتماعية لكل مجتمع، وعلى أساسه تنشأ مؤسسات الدولة والمفاهيم والمعتقدات والفن والدين. ويرى ماركس أن البناءات الاجتماعية لا توجد أو تنشأ بشكل عشوائي فقد أوضح أنه يوجد شكل أو نموذج محدد معروف للطريقة التي يتم بها تنظيم الإنتاج للسلع المختلفة أو عملية الإنتاج بشكل عام من قبل المناطق المختلفة بالعالم وفي أوقات مختلفة من التاريخ وتسمى هذه النظرية المرتبطة بالتاريخ والمجتمع بالمادية التاريخية[3].

ومن خلال ما يلي سيتم عرض مختلف المفاهيم المرتبطة بالمادية التاريخية في النظرية الماركسية:

أ_ مفهوم التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية:

تعتبر لفظة التشكيلة من أهم صفات المادية التاريخية الذي قدمته الماركسية، وفي ذلك يرى أن تاريخ البشرية ما هو إلا تاريخ تعاقب المجتمعات الإنسانية فكل مجتمع يعقب الآخر وتلك سمة أساسية في تطور المجتمعات البشرية. فالتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية هي مجتمع تاريخي معين، وكون المجتمع يحوي مجموعة من الظواهر الاجتماعية المتبادلة التأثير بين بعضها البعض،

1-شحاتة صيام، مرجع سابق، ص 101،102.

2-مصطفى خلف عبد الجواد، قراءات معاصرة في نظرية علم اجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2002، ص 53.

3-فيليب جونز، النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية، ترجمة محمد يسر خواجة، دار العربية، مصر، 2010، ص 96.

فالتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية لا تعدو عن كونها مجموعة من الظواهر التي تتفاعل مع بعضها البعض وفقا لأسلوب الإنتاج[1].

يرى ماركس أن في كل حقبة تاريخية تعمل المجتمعات البشرية على إيجاد وسائل الإنتاج المادية الخاصة بها هذه الأخيرة التي تنتج بدورها نوع خاص من العلاقات الاجتماعية التي يسودها تمركزا للسلطة والقوة والنفوذ لطبقة اجتماعية دون أخرى تمارس من خلالها استغلالا وظلما يمكنها من الوصول إلى مصالحها الخاصة. فتاريخ المجتمعات محكوم بقوانين ونتيجة للتناقضات التي تنطوي تحتها كل تشكيلة اقتصادية اجتماعية ما يتحتم زوال التشكيلة الحالية وحلول أخرى أكثر رقيا وذلك من خلال التطور الحاصل في وسائل الإنتاج. وقد قسم ماركس التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع الإنساني إلى ما يلي[2]:

_ مرحلة المشاعية البدائية: يبد أن تاريخ المجتمع يرتبط بظهور الإنسان الذي يختلف عن الحيوان في قدرته على صنع واستخدام أدوات العمل، فإن هذا التاريخ يتحدد بالأساس في اضطلاعه بأدوار متميزة ساهمت في ظهور وتطور أشكال التنظيم الاجتماعي. وتعد التشكيلة البدائية المشاعية الشكل الأقل تطورا في تاريخ تنظيم الناس، إذ استمرت عشرات الألوف من السنين. وفي خلال هذه الفترة تطورت استخدامات الإنسان من العصي والأحجار حتى صنع أدوات الإنتاج البدائية الأولى.

_ مرحلــة العبوديــة: لقد تطورت في هذه المرحلة القوى المنتجة التي ورثتها من التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية العبودية. فإلى جانب التطورات التي عرفها استخدام الأدوات في المرحلة الأولى، عرف الناس حفر وبناء السدود، وأدوات رفع الماء لري الأرض والطواحين، كما تطور استخدام الخامات المعدنية، وتحول الإنسان من استخدام قوته العضلية إلى استخدام الأدوات كالمعول والمطرقة لاستخراج المواد الخام وصهر المعادن. لقد عرفت هذه التشكيلة استمرار تقسيم العمل، ونشأت الحرف وظهور أدوات الإنتاج على نطاق واسع ونمو المدن وانتشار التجارة، إن تطور القوى الإنتاجية في هذا المجتمع، ساهم في نمو علاقات الإنتاج التي تتماشى مع طبيعته، لذا يمكن القول أن هذه العلاقات كانت تقوم على ملكية مالك العبد لكل شيء من وسيلة الإنتاج حتى العبد ذاته، وما ينتجه العبد، وهو ما سمح لهم بعدم ترك للعبيد إلا ما يكفي لبقائهم فيزيقيا على قيد الحياة.

_مرحلــة الإقطاعية: انطلاقا من تعاليم الماركسية التي تقضي بأن التاريخ الاجتماعي للمجتمعات الإنسانية يحمل الصيرورة والاستمرار، فإن تطور القوى المنتجة إبان التشكيلة الإقطاعية قد توسع بشكل بالغ، حيث استخدمت طواحين المياه وطواحين الهواء والسفن الشراعية بالإضافة إلى القوى العضلية وقوة الماء والرياح، لذلك اخترعت أدوات وآلات جديدة، كما تم تحسين القديم منها. إن تطور القوى المنتجة في ظل التشكيلة الإقطاعية يعود الفضل فيها إلى علاقات الإنتاج الإقطاعية.

1-مصطفى خلف عبد الجواد، مرجع سابق، ص 56.

2-شحاتة صيام، مرجع سابق، ص 103.

إن العلاقات الإقطاعية تستند إلى ملكية الإقطاعي لوسائل الإنتاج، بمعنى آخر إن ملكية الإقطاعي للأرض و للأقنان الذين يحتم عليهم أن يعملوا لدى الإقطاعي و يقوموا بكل أنواع الخدمات له، أي أن علاقات الإنتاج في النظام الإقطاعي لا يختلف عن النظام السابق كثيرا، ومع بداية القرن السادس عشر (اكتشافات أمريكا و الطريق البحري إلى الهند)، وتشكل السوق الدولي، وزيادة الطلب على السلع المختلفة، وتحول التجارة إلى الورش الحرفية، كان لابد من تحول الإقطاع إلى الأسواق الدولية، ومن ثم تحول العلاقات الإقطاعية إلى العلاقات الرأسمالية، تلك الأشياء التي ساهمت في ثورات البورجوازية أو قل الطبقة الوسطى من سكان المدن الغربية وهو ما أدى إلى تحول النمط الإقطاعي إلى النمط الرأسمالي.

_ مرحلــة الرأسمالية: تتميز التشكيلة الرأسمالية بتطور القوى المنتجة فيها. إن سيادة الإنتاج الآلي الكبير، وإحلال المصانع والمعامل الكبيرة والمناجم محل الورش الحرفية تعد أهم صفات التشكيلة الرأسمالية التي هي نتيجة للنمو السريع للقوى المنتجة ولنمو العلاقات الانتاجية القائمة على الملكية البرجوازية الخاصة. والحقيقة أن الرأسمالية تختلف عن النظام الإقطاعي في أن البروليتاري حر قانونيا، لأنه لم يرتبط بالأرض أو بأي قوى إنتاجية معينة، أي أنه ليس كالعبد الذي يرتبط بالإقطاعي وبأرضه في التشكيلة الإقطاعية.

_ مرحلة الاشتراكية: تتميز هذه المرحلة من تطور المجتمع حسب ماركس بسواد الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وتغييب الطبقية المؤدية للاستغلال. وهذا يعني أنه بخلاف الرأسمالية التي نشأت في أحشاء المجتمع الإقطاعي، فإن النظام الاجتماعي الجديد لا يمكن أن يولد في أحشاء المجتمع الرأسمالي. فبروز الاشتراكية كحتمية اجتماعية واقتصادية تفضي إلى وجود ممهدات كانت بمثابة الأرضية الملائمة لظهورها متمثلة في وجود الاستغلال بأبشع طرقه الذي عانت منه الطبقة العاملة ما كون لديها وعيا بضرورة الانتظام والتوحد لتتمكن من القضاء على البورجوازية الظالمة وجميع أشكال القهر الاجتماعي والعنصري. وجدير بالذكر أن الدولة في المرحلة الاشتراكية تعد مرحلة انتقالية، إذ أنها بانحلالها وتدميرها سوف ينتقل المجتمع إلى المرحلة الشيوعية الذين يرون فيه أنه نظام اجتماعي ينعدم فيه الانقسام الطبقي والملكية، إذ تكون الأخيرة للشعب، كما أنه تسود المساواة الاجتماعية التامة. كما أن الإنسان سوف يقوم بشكل عفوي بالعمل الذي يتناسب مع ميوله، والمجتمع سوف يعطي كل إنسان حسب حاجته.

ب_ أسلوب الإنتاج:

يتوقف وجود المجتمع حسب ماركس من خلال أسلوب الإنتاج وطبيعته[1] والذي يتحدد في ضوئه العلاقة الموجودة بين طبقاته وبالتالي المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع والقوانين التي تحكمه في ظل تلك الحقبة من تاريخ تطور البشرية. حيث يرى ماركس أن كل تشكيلة اقتصادية يمكن

1-عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص 70.

وصفها وفقا للشكل المادي الذي يكون عليه أسلوب الإنتاج. وينطوي مفهوم أسلوب الإنتاج على مفهومين أساسيين هما: قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج[1].

وبالنظر إلى المفهوم الأول نجده يشير إلى علاقة الإنسان بالطبيعة ومدى سيطرته عليها. فدائما ما يدخل في إنتاج المتطلبات الإنسانية أو ما تسمى موضوع العمل مجموعة من الوسائل التي يطلق عليها وسائل الإنتاج، فقوى الإنتاج ما هي إلا مجموعة من أدوات الإنتاج (الآلات والأجهزة والأدوات، مكان الإنتاج ووسائل النقل.) التي ينتجها المجتمع لإنتاج احتياجاتهم المادية.

أما علاقات الإنتاج فهي العلاقات المادية الموضوعية، التي تتمركز حول علاقات الملكية لوسائل الإنتاج، أي أن علاقة الإنسان بالآلة وطبيعة ملكيتها أو موقع الأشخاص من العملية الإنتاجية هي التي تحدد طبيعة علاقات الإنتاج بالإضافة إلى أنها تعبر عن شكل الطبقات في أي تشكيلة اجتماعية. ولابد من الإشارة إلى أن علاقات الإنتاج لا تأتي وفقا لإرادة الناس ووعيهم بل تتحدد وفقا لمستويات تطور وطابع قوى الإنتاج أي وفقا لوسائل العمل[2]. حيث تتحدد العلاقات الاجتماعية في ضوء ملكية وسائل الإنتاج من عدمها، كما يتبين من خلالها طبقة كل فرد في المجتمع.

جـ_ الوجود والوعي الاجتماعي:

يذهب ماركس في تفرقته بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي إلى أن أسلوب الإنتاج هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية لأن وعي الناس ليس هو الذي يحدد وجودهم بل العكس يتحدد وعيهم بوجودهم الاجتماعي[3]. فوجود الناس يحدد وعيهم أي آراءهم وتصوراتهم واتجاهاتهم، معتقداتهم وأفكارهم. ومن هنا يمكن الحديث عن الوعي الطبقي بمعنى أن الطبقة التي يعمل ويعيش في إطارها الإنسان هي التي تحدد وعيه بنفسه وعلاقته بالآخرين ومن هنا تتعدد أشكال وأنماط الوعي والإحساس حسب تعدد الطبقات الاجتماعية في المجتمع. وهذا ما يقودنا إلى تضارب وتناقض أنماط الوعي فيحدث الصراع بين الطبقات نتيجة لوعي الإنسان بواقعه الطبقي الجيد أو السيئ، فيسعى للدفاع عن واقعه الطبقي لاستمرار وجوده أو محاولة الثورة والتمرد على واقعه الطبقي الذي يريد تغييره[4].

د_ البناء الاجتماعي:

تاريخ المجتمع البشري عند ماركس هو تاريخ أنواع مختلفة للأنظمة الاجتماعية المبنية على الاستغلال الطبقي، فقد أوضح أننا نستطيع أن نقسم التاريخ الخاص بأي مجتمع إلى مجموعة مختلفة من الحقب الزمنية كل طبقة منها تمت السيطرة فيها لنموذج معين من الأنظمة السابقة للإنتاج وتسوده العلاقات الطبقية الخاصة به، وكل المجتمعات

1-شحاتة صيام، مرجع سابق، ص 112.

2-المرجع السابق، ص 113،114.

3-عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص 69.

4-علي الحوات، النظرية الاجتماعية، شركة الجا، مالطا، 1998، ص 160.

ستمر بشكل حتمي بكل هذه المراحل من التاريخ وستصبح كلها اشتراكية بشكل حتمي كذلك[1].

ر_ الطبقات والصراع الطبقي:

تعد نظرية الصراع الطبقي وجها آخر للتطور المادي للمجتمع والتاريخ وهي النظرية التي تمت صياغتها لتفسير عوامل التغير الاجتماعي في المجتمعات الطبقية القائمة على الاستغلال، وتعبر الطبقات الاجتماعية عند ماركس أساسا عن علاقات الإنتاج السائدة وتؤدي هذه العلاقات في المجتمعات الطبقية التي تقوم على الملكية الفردية إلى وجود طبقتين أساسيتين، طبقة مستغلة تملك وسائل الإنتاج، وطبقة يتم استغلالها لكونها تملك فقط قوة العمل التي تبيعها بالقوة وبأجر زهيد يضمن لها البقاء للعمل والاستغلال فقط. ونتيجة للأهداف والمصالح المتناقضة بين هاتين الطبقتين يكون الصراع اجتماعيا ونفسيا حيث يؤدي في النهاية ومن خلال الثورة الاجتماعية إلى تغيير علاقات الإنتاج لشكل الملكية العامة. وبهذا تتحدد الطبقة الاجتماعية إذن وفقا لموقع أفرادها من وسائل الإنتاج الأساسية ووفقا للدور الذي تلعبه في عملية الإنتاج، فتحدد الطبقة المستغلة موقعها ودورها من خلال ملكيتها لوسائل الإنتاج والحصيلة في رأي ماركس أن الصراع الطبقي هو أساس التطور الاجتماعي في المجتمعات الطبقية الرأسمالية[2].

و-البناء التحتي والفوقي للمجتمع:

من مميزات الماركسية كونها ركزت على النشاط الاقتصادي واعتبرته محددا لمختلف سمات الحياة الاجتماعية الأخرى. فقد أسمى ماركس الطريقة التي يقوم بها المجتمع بتنظيم الإنتاج باسم "قاعدة المجتمع" أو البناء التحتي حيث يصبح النشاط الاقتصادي قاعدة كل شيء آخر في المجتمع. أما بالنسبة لباقي التنظيم الاجتماعي أو النشاط غير الاقتصادي الموجود في المجتمع وأفكاره ومعتقداته ونظرياته المختلفة فقد أطلق عليها ماركس " البناء الفوقي" وقد أصبح استخدام مثل هذه المصطلحات ذا أهمية واضحة فهي تتبين الطريقة التي بها يتم نشأة البناء الفوقي للمجتمع وفقا لقاعدته الاقتصادية. حيث يتم بناء مجموعة من الأنشطة معتمدة على قاعدتها ومجموعة أخرى من النشاط[3].

هـ_ الاغتراب:

يعد مفهوم الاغتراب واحدا من المفاهيم الأساسية في السوسيولوجيا الماركسية، والاغتراب يشير إلى حالة تتحول فيها العلاقة الطبيعية والسياق الطبيعي للأشياء إلى سياق غير طبيعي. ففي النظام الرأسمالي حسب ماركس يفقد العامل ملكيته لأدوات العمل وموضوعات العمل وناتج العمل ويدخل في علاقة تعاقدية كعامل مأجور، ويعتبر أجره فقط ثمن عمله أي هو بالكاد يعيد إنتاج قوة عمله (أي أجره يسمح له بالكاد أن يحافظ على القوى الجسدية اللازمة لاستمراره في العمل)، ولا يرتبط هذا الأجر إطلاقا بقيمة المنتج الفعلي للعامل، يشير الاغتراب

1-فيليب جونز، مرجع سابق، ص 97،98.

2-علي الحوات، مرجع سابق، ص 158.

3-فيليب جونز، مرجع سابق، ص 102.

ببساطة إلى أنه في ظل الإنتاج الرأسمالي يستنزف أرباب العمل جهود وقوى العامل ليحولها من خلال التبادل والتراكم إلى رأسمال يستخدمه في مزيد من الاستنزاف والتراكم الرأسمالي[1]. كما تشير ظاهرة الاغتراب إلى العزلة الاجتماعية والنفسية للبشر وسط غيرهم من الناس[2].

رابعا_ النقد الموجه للنظرية الماركسية:

واجهت الماركسية في تطبيقها العديد من الانتقادات التي أفقدتها مصداقية تطبيقها والاهتمام بها، فإذا كان ذلك في المجتمعات التي أنشئت ضمن سياقها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي فكيف بمجتمعات بعيدة عنها وعن خصوصيتها، وخاصة المجتمعات الإسلامية التي تتعارض معها في الهدف الأسمى والأول للإسلام وهو الإقرار بوجود ووحدانية الله سبحانه وتعالى وعبادته. حيث تنطلق الماركسية من إنكار وجود الله سبحانه وتعالى وكل الغيبيات وتمجد المادة وتعتبرها أساس كل شيء وهي التي تحكم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وشعارهم: نؤمن بثلاث ماركس ولينين وستالين، ونكفر بثلاث الله، الدين، الملكية الخاصة[3] والعياذ بالله.

وفيما يلي عرض للانتقادات الموجهة للنظرية الماركسية وذلك في ظل خصوصية المجتمعات الإسلامية، التي تتعارض تماما ومطلقاتها:

_ يرى ماركس أن قانون التطور المستمر يحكم تاريخ البشرية والانتقال من مجتمع لآخر أمر حتمي نتيجة للتناقضات الموجودة في كل تشكيلة اقتصادية اجتماعية، إلى أن نصل لمجتمع بدون تناقضات وهو الشيوعي الذي لا يحوي طبقات في طياته، ولكن كيف لقانون حكم تاريخ البشرية أن يتوقف في مجتمع معين؟ وبما أن تاريخ المجتمعات وتطورها ارتبط بتطور وسائل الإنتاج بمعنى أن العلم والتكنولوجيا المتجددة التي هي نتاج للعقل الإنسان الذي لابد له من التوقف عن التفكير حتى يثبت العالم في مرحلة الشيوعية وهذا ما تم نفيه من خلال العلم والتكنولوجيا وأحدث الاختراعات التي يكتشفها الفكر الإنساني. وكوننا مسلمين نعلم أن تاريخ البشرية في تطور مستمر إلى أن يأذن الله ليرث الأرض وما عليها وأن الساعة لا يعلمها إلا الله عز وجل.

_ جاء الإسلام منذ البداية مقررا المساواة في الفرص، وضمان حد الكفاية للمواطن وتحقيق التوازن الاقتصادي بين الفرد والمجتمع، وكان كل ذلك في الجزيرة العربية، في وقت لم تكن ظروف الإنتاج وعلاقات الإنتاج تدعو إليه، فتحدى بذلك منطق الماركسية التاريخي وحساباتها المادية التي تحتم انبثاق كل انقلاب سياسي من انقلاب مناظر في نظام الإنتاج وعلاقاته. وقد كان ماركس مبالغا أشد المبالغة في تلك الأسطورة التي أضفاها على

1-محمود عودة، أسس علم اجتماع، مرجع سابق، ص 104،105.

2-نيكولا تيماشيف، مرجع سابق، ص 89.

3-عماد عمر خلف الله احمد، الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضعية، الملتقى الدولي الأول، الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، ص 14.

البروليتاريا (الطبقة العاملة) في كلامه عن نقائها وطهارتها، وكأنها شعب الله المختار، وها نحن هؤلاء نرى أمامنا الآن الطبقة العاملة نفسها تنشق إلى طبقتين متناقضتين نتيجة تفاوت الدخول، هما العمال المؤهلون والعمال غير المؤهلين تنتج عنها فئة ارستقراطية وفئة شعبية من العمال أنفسهم[1].

_ يرى ماركس أن من بين التناقضات الموجودة في المجتمع الرأسمالي هو تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة، ومن بين أهداف المجتمع الاشتراكي هو تغليب الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج حتى يقضي المجتمع على الاستبداد والقهر الذي ولد الصراع بين الطبقات. إلا أن الإسلام لا يوجد تناقضا بين مصلحة الفرد والمجتمع لأن الدولة في الإسلام جهاز يكفل تنظيم المجتمع وحمايته، ويوضح هذا الجهاز دور كل فرد وواجبه تجاه الأفراد والمجتمع، والدولة في الإسلام لا تقوم على مبدأ الأكثرية والأقلية أو على أساس الطبقات الاجتماعية ووضح الله سبحانه وتعالى في قوله " كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم"، فعلى الرغم من وجود فوارق اجتماعية إلا أن الجميع سواسية عند الله سبحانه وتعالى ومعيار الاختلاف هو الإيمان بالله ومدى تطبيق ما أمر الله به والنهي عما نهانا عنه.

_ تنطلق الماركسية من مبدأ اقتصادي وأن المادة هي أساس كل شيء في المجتمع والوجود أو على الأقل أن لها الحظ الأوفر في ذلك، مهملة الجانب الديني والثقافي... وهذا ما لا يتلاءم بتاتا مع المجتمع الإسلامي الذي يعتبر الدين الإسلامي نظاما اقتصاديا واجتماعيا كاملا ينظم العلاقات الاجتماعية وحياة البشر.

فإذا اقتدينا بمقولة ماركس " لا إله والحياة مادة"، سادت الفوضى في المجتمع وطغت القيم المادية فيه وسارع الكل لاكتساب المال ومحاولة الارتقاء من فئة اجتماعية إلى أخرى، وبشتى الطرق والوسائل الشرعية وغير الشرعية وانحرفنا على الدين الإسلامي الذي حرم الربا والرشوة والفساد وأخذ حق العامل. وإذا اتجهنا للدين الإسلامي في الجهة الأخرى نجده ينادي ويحرص بشدة على أخذ الأجير أو العامل حقه وهذا ما يدل على صيانة كرامته فيقول نبينا الكريم في ذلك " أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه"، فالعامل يقوم بعمل مقابل ما يأخذه من أجر ليبلي مختلف حاجاته المادية و المعنوية وقوله عليه الصلاة و السلام قبل أن يجف عرقه دليل على عدم المماطلة أو الإنقاص من أجره أو ظلمه، فحافظ الإسلام على الجانب المادي و المعنوي للعامل و ذم الظلم و الظالمين وقد قال في كتابه عز وجل وما للظالمين من نصير" (الحج _17)، وهذا جزء تتبين فيه العلاقة الاجتماعية التي يدخل الناس في إطارها موضحة في علاقة العامل برب العمل في الدين الإسلامي.

ومع تصور ماركس أن لا إله في الحياة وعدم وجود جانب روحي يحكم الإنسان، وأن الهدف الوحيد الذي يسعى الإنسان لتحقيقه ليس عبادة الله والإقرار بوحدانيته و إنما كسب الجانب الاقتصادي بكل الطرق متناسيا أن الله سبحانه وتعالى استعمرنا

1-مصطفى محمود، الماركسية والإسلام، دار المعارف، مصر، ص 17.

في الأرض لعبادته وأن كل أعمالنا سنحاسب عليها، وهذا ضد ما تروج له أفكار ماركس بأنه لا حياة أخرى بمعنى لا وجود ليوم نحاسب فيه على أعمالنا في علاقتنا بالله عز وجل وعلاقتنا بالآخرين في مختلف السياقات الاجتماعية، فانتشار القيم المادية على حساب القيم الدينية والاجتماعية سيؤدي إلى تفكك المجتمع والابتعاد عن منهاج الله تعالى وما أمر به من تضامن و صدقة وزكاة..

ومع تفشي القيم المادية والاقتصادية تزيد نسبة الفساد الأخلاقي ونسبة الجشع والطمع وحب الذات والأنانية وغياب الدين الصحيح، وينتشر الفساد الأخلاقي الاقتصادي، مثل الاستغلال والكذب والغش والتدليس والاحتكار والأرباح الفاحشة والأسعار الوهمية، وهذا يؤدي بدوره إلى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على عموم المستهلكين، من خلال زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم النقدي[1].

_ يؤمن ماركس أن التغيير حتمي من مجتمع لآخر، ويكون من خلال الصراع الحاصل بفعل التناقضات الموجودة في البناء التحتي بين الرأسماليين والبروليتاريا، ما يتحتم على هذه الأخيرة بكونها الطبقة العاملة والكادحة أن تقوم بثورة لتغيير أوضاعها والانتقال إلى مجتمع دون طبقات، إلا أن ذلك لم يحصل والرأسمالية لم تنهار على يد البروليتاريا المظلومة بل استفادة الرأسمالية من أفكار ماركس وتمكنت من خلال تطور الفكر الإداري إلى تثمين الدور الذي يقوم به العمال والاعتراف بحقهم في ممارسة العمل النقابي الذي هدفه الرئيسي هو المدافعة عن حقوقهم وما توصل إليه العلم والتكنولوجيا فتغيرت بذلك أحوال العمال واستغنوا بذلك عن قيامهم بثورة، أما نظرة الإسلام في تغيير أوضاع المجتمع تبدأ من الأفراد الممثلين للوحدات الأولى له، فيقول الله عز و جل " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" (الرعد_11)، فللإنسان كامل الحرية و الإرادة الكاملة في تغيير حاله إلى حالة أخرى وأنه مخير وليس مجبرا مسلوب الإرادة.

_ لم يستدل ماركس على نظريته بالتاريخ كله، وإنما ببعض المراحل التاريخية التي انتقاها، فلا تصبح للقوانين التي استخرجها صفة الإطلاق على التاريخ كله... ولا تصدق عليها صفة القوانين، وإنما هي على الأكثر ترجيحات يجوز عليها الخطأ والصواب... وتفسيره المادي للتاريخ بأن أساليب الإنتاج وعلاقات الإنتاج كانت دائما السبب الذي يشكل البنيان الفوقي الاجتماعي بما فيه من فن وفكر ودين، فهذا التفسير كان تبسيطا ساذجا لعمليات متداخلة وشديدة التعقيد. وأحدث النظريات اليوم تقول بالعوامل المتعددة التي تتبادل التأثير فيما بينها، فكل عامل يكون سببا ونتيجة في الوقت نفسه، فالفكر والاختراع يمكن في أي لحظة أن يقلب وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج بأكثر ما تستطيع تلك العلاقات أن تنتج فكرا والدين يغير العلاقات الاجتماعية في حين تعجز تلك العلاقات الاجتماعية أن تصنع دينا. وأقوى البراهين على ذلك هي نشأة الإسلام، فلم يكن الإسلام قط من إفراز النظام الطبقي في قريش، ولم يكن دينا رجعيا يحفظ

1-عماد عمر خلف الله احمد، مرجع سابق، ص 15.

للظالمين المستبدين أموالهم وممتلكاتهم، ولم يكن مخدرا للفقراء دافعا لهم على قبول فقرهم... فقد دعا الإسلام إلى التمتع بالحياة في اعتدال، وإلى قتال الظالمين والمستغلين[1].

_ اعتقد ماركس أن الدين أفيون الشعوب تستخدمه البورجوازية لتبقي الطبقة العاملة خاضعة لها وتستمر في قضاء مصالحها من خلال استعبادها واستغلال قواها وبالتالي تحكمها في البناء الفوقي، إلا أن الدين الإسلامي لم يكن يوما مخدرا للشعوب وإنما من بين ما جاء به تحرير الشعوب وحفظ حياة الإنسان وكرامته من الاستغلال والظلم والاضطهاد. فالفرد في الإسلام هو امة وحياته تساوي حياة جميع الناس فتقول الآية " من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا" (المائدة_ 32)، فقد سما الإسلام بالإنسان. في مقابل ذلك لا يحجم الماركسيون عن أي عمل مهما كانت بشاعته في سبيل تحقيق غايتهم وهي أن يصبح العالم شيوعيا تحت سيطرتهم في ذلك يقول لينين: " إن هلاك ثلاثة أرباع العالم ليس بشيء إنما الشيء الهام هو أن يصبح الربع الباقي شيوعيا "، وقد طبقوا هذه القاعدة في روسيا أيام الثورة وبعدها وكذلك في الصين وغيرها حيث أبيد ملايين البشر[2].

خاتمة:

فمن خلال التطرق للنظرية الماركسية ونقدها يتضح لنا عدم ملائمتها في تحليلها وتفسيرها لما يحدث في المجتمعات العربية الإسلامية، وخاصة في مبدئها الأساسي أنه لا اله والأمر الوحيد في الحياة هو الجانب الاقتصادي إلا أن ما أمرنا الله سبحانه وتعالى باتباعه وهو النظام الرباني المتمثل في الدين الإسلامي يفرض علينا غذاء أخر ومصدرا ملهما للعديد من أفعالنا ومفسرا لها ومنبعا للقيم التي توجه سلوكنا اتجاه أنفسنا واتجاه الآخرين، فالإخلاص في العمل والاحترام والثقة والالتزام والأمن وغيرها من القيم حثنا عليها الدين الإسلامي كما أن الغني والفقير حكمة من حكم الله في الدنيا ولا تحتاج لثورة تراق فيها الدماء وأرواح الناس للانتقال من فئة اجتماعية إلى أخرى وإنما من خلال العمل و الثقة و التوكل على الله عز وجل، وهذا ما نؤمن به وتنفيه الماركسية التي ترجع كل شيء للمادة وحركيتها.

فكان من الضروري أن نتجه لتراثنا العربي الإسلامي ومفكرينا بغية إنتاج معرفة نابعة من واقع مجتمعاتنا ومنشئة لتفسير ظواهرنا وعلاقتنا الاجتماعية والتعمق فيها انطلاقا من خصوصيتنا وديننا الإسلامي، بعيدا عن استيراد حلول جاهزة لقوالب لا تليق بها ومحاولة تكييفها، فالحل لمشكلة معينة يتناسب معها وليس معمما أو صالحا لجميع المشكلات وخاصة فيما يتعلق بالإنسان، والدين الإسلامي كامل وشامل لمختلف نواحي الحياة وقد قاد الحضارة العربية الإسلامية إلى الكثير من الرقي والازدهار.

1-مصطفى محمود، مرجع سابق، ص 07.
2-عماد عمر خلف الله احمد، مرجع سابق، ص 17.

المراجع:

1. شحاتة صيام، النظرية الاجتماعية، صور الازبكية، مصر، 2009.
2. طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات، النظرية المعاصرة في علم اجتماع، دار غريب، القاهرة.
3. عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم اجتماع، عالم المعرفة، الكويت، 1998.
4. علي الحوات، النظرية الاجتماعية، شركة الجا، مالطا، 1998.
5. عماد عمر خلف الله احمد، "الموازنة بين الاقتصاد الإسلامي وغيره من النظريات الاقتصادية الوضعية"، الملتقى الدولي الأول، الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية.
6. فيليب جونز، النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية، ترجمة محمد يسر خواجة، دار العربية، مصر، 2010.
7. محمد عودة، أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت.
8. مصطفى خلف عبد الجواد، قراءات معاصرة في نظرية علم اجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2002.
9. مصطفى محمود، الماركسية والإسلام، دار المعارف، مصر.
10. نيكولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، مصر 1977.